

عبد القادر النيال * تركيا وخياراتها الإستراتيجية

تواجه تركيا في علاقاتها مع العديد من البلدان، ولا سيما المجاورة لها، أزمات حادة أفضت إلى القطيعة والنزاع المسلح في ما بينها، وذلك خلافاً للهدف الذي روّجت له، والقاضي بتصفير المشاكل.

كيف انزلت تركيا من وضع ينشد المصالحة والسلام مع الجميع، إلى وضع مأزوم يدفعها إلى حافة الحرب؟ هل يعزى ذلك إلى طريقة تعاطيها مع خياراتها الاستراتيجية، وتردها في اعتماد الخيار الاستراتيجي الصائب، أم إلى انغماسها في نزاعات المنطقة وتحولها إلى طرف في صراعاتها؟ أم إلى انسياقها وراء أوهاام أحييت لديها رغبة السيطرة والهيمنة؟ أم إلى عجزها عن تحقيق المصالحة مع مكوناتها الوطنية ومعالجة مشكلاتها الداخلية؟ أم إلى ارتكاب أخطاء تكتيكية في تعاطيها مع القضايا الاستراتيجية؟ سنحاول في هذه المقالة البحث عن أجوبة لتلك التساؤلات من منطلق الحرص على تركيا، بوصفها دولة هامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن استقرارها وأمنها القومي جزء من استقرار المنطقة وأمنها، وأنه بمقدورها أن تسهم في تعزيز أمن المنطقة إذا ما تجاوزت أزماتها.

(١)

في محاضرة ألقاها في مدينة اسطنبول في أواسط شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٥، بدعوة من مصرف **AKB**، تحدث صموئيل هنتنغتون عن السياسة العالمية ودور تركيا في المستقبل القريب. لم تنشر المحاضرة خارج تركيا، لكن جريدة (النهار) اللبنانية عمدت إلى ترجمتها ونشرها بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٥. المحاضرة غنية بالأفكار الجديرة بالتوقف عندها والتمعن فيها. إذ تحدث هنتنغتون عن أثر العوامل الإثنية والدينية واللغوية والتاريخية والمؤسسية في تحديد هوية الشعوب والدول، وإعادة صوغ البلدان تحالفاتها على أسس ثقافية، وصعود الدين كعنصر أساسي في الدور الجديد للثقافة، وهيكلية النفوذ العالمية الجديدة، والحروب الأهلية والفئوية، وصعود الإسلام.

(* باحث اقتصادي -
أمين سر جمعية العلوم
الاقتصادية السورية.

بيد أن ما يعيننا لأغراض هذه المقالة هو الخيارات الاستراتيجية المحتملة لتركيا من منظور هنتنغتون، التي تتلخص في ما يلي:

الخيار الأول: هو الخيار الأوروبي، الذي يتجلى في العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي. ويرى هنتنغتون أن هذا الخيار من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية هامة لتركيا، لكنه سيحد من حريتها في التحرك في المجال الاقتصادي، وسيحول دون إمكانية تنفيذ سياسة خارجية مستقلة في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ويعتقد هنتنغتون أنه (على الرغم من الجهود التي بذلتها تركيا لاعتماد القيم والممارسات الأوروبية، فإن مجتمعها وثقافتها وتاريخها تجعل منها في شكل أساسي بلداً غير أوروبي). ويضيف أنه (بينما تتقدم تركيا باتجاه علماني يبدو أن أوروبا تتقدم باتجاه ديني بسبب هجرة المسلمين الكثيفة إلى أوروبا، والتفاعلات المتزايدة بين البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية المجاورة). إذ إن (تدفق المهاجرين المسلمين في الهجرات الشرعية وغير الشرعية قد وُجد مشاعر قوية تجاههم في أوساط السكان والسياسيين، ما أدى إلى إعادة تأكيد الهوية الكاثوليكية في إيطاليا). ويخلص هنتنغتون إلى القول إن أوروبا ليست جاهزة لتركيا، وإنه مادامت أوروبا ترى في تركيا بلداً غير أوروبي فستبقى عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أمراً بعيد الاحتمال. وبالنظر لشعور الأوروبيين بأنه لا يمكنهم رفض تركيا كما لا يمكنهم قبولها في آن واحد، فقد عمدوا إلى اتباع سياسة التأجيل والمماطلة.

الخيار الثاني: هو الخيار الإسلامي، إذ يستهل هنتنغتون عرضه للخيار الإسلامي بتقديم وصف عن حالة الإسلام والمسلمين كما تتراءى له. (فالإسلام في حالة فوضى، وهو أشد انقساماً من أي حضارة أخرى. وينتشر أكثر من سواه من الحضارات في مناطق متنوعة جداً، من العالم). و(يتقاتل المسلمون في ما بينهم ويقاثلون غير المسلمين أكثر بكثير مما تفعل الشعوب المنتمية إلى الحضارات الأخرى). فالانقسامات القبلية والدينية والسياسية والثقافية تحفز على العنف بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وغير المسلمين، (لأن مجموعات وحكومات إسلامية مختلفة كما في السعودية وإيران تتنافس في ما بينها لترويج نسختها الخاصة من الإسلام، كما أنها دعمت المجموعات الإسلامية التي تقاثل غير المسلمين من البوسنة إلى الفلبين).

ويشير هنتنغتون في عرضه إلى أنه (بحسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية كان هناك ٣٢ نزاعاً سياسياً عام ٢٠٠٠، وكان للمسلمين دور في ٢٣ منها، أي نحو الثلثين، على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى خمس سكان العالم).

ويؤكد هنتنغتون أن (أسباب هذا العنف الإسلامي ليست متأصلة في طبيعة الإسلام كديانة، بل هي وليدة صعود الوعي والهوية الإسلاميين من جديد. علاوة على ذلك، هناك شعور عميق في العالم الإسلامي بأسره، ولا سيما في أوساط العرب بالضميم والاستياء

والحسد والعداوة تجاه الغرب وفي شكل خاص الولايات المتحدة). ويختتم هنتنغتون وصفه لحالة الإسلام بالقول: إنه في المستقبل القريب من المرجح أن تكون العلاقات بين الإسلام والآخرين في أفضل الأحوال باردة وجافة وفي أسوأها خلافية وعنيفة. يعيد هنتنغتون إلى الأذهان ما شرحه في كتابه (صدام الحضارات) من أن وجود دولة قيادية في الإسلام هو أمر جيد للإسلام وللعالم. ويبدو لهنتنغتون أن تركيا أنسب من غيرها لتأدية هذا الدور. لكن قيام تركيا بهذا الدور يواجه مشكلتين: **المشكلة الأولى** تكمن في إرث أتاتورك الذي حدد هوية تركيا كدولة عصرية وعلمانية وغربية أي أوروبية. ويعتقد هنتنغتون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في المبادئ الستة التي وضعها أتاتورك قبل ثلاثة أرباع القرن، وأن تعيد تركيا تحديد دورها في عالم القرن الحادي والعشرين المختلف جداً عن مرحلة أتاتورك.

أما **المشكلة الثانية** التي تقف عقبة أمام تولى تركيا دوراً قيادياً في العالم الإسلامي فتتجلى في أن معظم البلدان المجاورة لها كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وكان على شعوبها، ومنهم العرب، النضال للحصول على استقلالهم، وأن التاريخ ما زال يثير مخاوف لديهم. لذلك ينصح هنتنغتون تركيا أن توضح لشعوب البلدان المجاورة أنها لن تهدد استقلالهم، وأن أي قيادة تمارسها ستركز على مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية. ويضيف هنتنغتون أنه إذا نجحت تركيا في ذلك فستكون في موقع جيد يسمح لها بالحد من النزاعات بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغيرهم.

الخيار الثالث: وهو ما أطلق عليه هنتنغتون الخيار القومي لتركيا، الذي يعني تخلي تركيا عن الخيارين السابقين الأوروبي والإسلامي، والتركيز على أمنها وتطورها. ويلفت هنتنغتون انتباه تركيا إلى أنها تقع في محيط خطر. (ففي مرحلة ما في العقد المقبل ستمتلك الدول الخمس الكبرى غير العربية في هذا المحيط إسرائيل وروسيا وإيران وباكستان والهند أسلحة نووية. ومن المحتمل أن تسيطر دولة عربية أو أكثر: السعودية، مصر، سوريا، ليبيا، الجزائر، في هذا الاتجاه).. كما (من المرجح أن تمتلك مجموعة إرهابية إسلامية متطرفة أو أكثر التكنولوجيا أو حتى الأسلحة بذاتها من واحدة أو أكثر من هذه الدول النووية من خلال السرقة أو القرار الواعي الصادر عن الحكومة أو الممارسات المارقة من قبل المسؤولين فيها لأسباب تجارية و/أو سياسية). إزاء هذه الاحتمالات يرى هنتنغتون أنه يجدر بتركيا أن تواجه السؤال التالي: هل يتعين عليها امتلاك الأسلحة النووية أيضاً للتصدي للمخاطر؟ ينصح هنتنغتون تركيا بأن تعمل على تعزيز علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن تسعى إلى تكييف الحلف الأطلسي ليكون أكثر ملاءمة مع حاجاتها الأمنية.

(٢)

في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢ فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في تركيا، وتولى رئيس الحزب رجب طيب أردوغان رئاسة الحكومة في عام ٢٠٠٣. وبالنظر لكون محاضرة هنتنغتون قد أقيمت بعد أكثر من عامين على صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة، فمن غير المستبعد أن تكون السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية قد أخذت بالحسبان الخيارات الاستراتيجية المحتملة لتركيا التي طرحها هنتنغتون في محاضراته. لكن كيف تعاملت حكومة حزب العدالة والتنمية مع تلك الخيارات الاستراتيجية التركية؟

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على تصور أنه لا يمكن تحديد تركيا جغرافياً أو ثقافياً بالارتباط بإقليم واحد، وأن تكوين تركيا الإقليمي المتعدد يجعلها قادرة على المناورة في أقاليم عدة في آن واحد^(١). انطلاقاً من هذا التصور يجري التعامل مع خيارات تركيا الاستراتيجية كحزمة واحدة لا كبدايل يتعين الاختيار بينها. لذلك جرى الاشتغال على الخيارات الثلاثة: الأوروبي والإسلامي والقومي في آن واحد.

شكل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً مركزياً في السياسة الخارجية التركية منذ عام ١٩٥٧، وبدأت رحلة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩ عندما غدت مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الحين تسارعت خطوات تركيا الإصلاحية في مختلف المجالات لتتوافق أوضاعها مع الاشتراطات الأوروبية.

وخلافاً لرأي البعض بأن جهود حزب العدالة والتنمية الحثيثة لإدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لم تكن سوى حيلة من أجل كسب دعم الغرب للتغلب على العلمانيين^(٢)، ثمة دواعٍ عديدة تؤكد جدية الحكومة التركية في سعيها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبة ٧٥٪ من الشعب التركي تتطلع للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي^(٣). كذلك تجهد البرجوازية التركية ذات التوجهات الليبرالية الإسلامية، التي تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي هام^(٤)، من خلال تطور قطاعاتها الإنتاجية التي استفادت من تموضع بعض الصناعات الأوروبية والأميركية في تركيا، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتحقيق منافع اقتصادية عديدة.

لم تؤدّ الخطوات الجذرية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى التخفيف من الرفض الأوروبي. فقد أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان أنه لا مكان لإرث تركيا الإسلامي في أوروبا، وأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهايته^(٥). وباعت بالفشل محاولات إدارة بوش لإقناع الاتحاد الأوروبي بفتح أبوابه أمام انضمام تركيا المبكر إليه. بل اتهم المسؤولون في الاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون الاتحاد الأوروبي

(١) بولنت أراس: حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، مجلة شؤون الأوساط، ربيع ٢٠١٠، صفحة ٤٧.

(٢) أوكتاي إكشي، الملقب في صحيفة (حريت) التركية، مقتبس من مقالة لأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة مرمره إسطنبول يوكسل طاشقن، بعنوان "حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليمي"، منشور في مجلة الآداب اللبنانية العدد ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، صفحة ٥٢.

(٣) وصال نجيب العزاوي، تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي حول العرب وتركيا: تحديات ورهانات المستقبل الذي عقد في الدوحة قطر في الفترة ١٨ - ١٩/٥/٢٠١١.

(٤) يحلو للاتراك مقارنة معجزتهم الاقتصادية بجوارهم العربي (لقد أصبحنا في المرتبة ١٧ من القوى الاقتصادية العالمية على الرغم من حرماننا من الريع النفطي). مقتبسة من دراسة للكاتب بكر صدقي بعنوان: تركيا المتغيرة وجوارها، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، صفحة ٥١.

الداخلية^(٦). لكن الرفض الأوروبي المتكرر لم يبعث اليأس في أوساط الحكومة التركية من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن (تركيا قادمة لتشارك في حمل أعباء الاتحاد الأوروبي، لا لتكون عبئاً عليه، وسوف تكون تركيا بوابة انفتاح الاتحاد الأوروبي على آسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وأن الأمن الكامل للاتحاد الأوروبي يمر بالعضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي)^(٧).

ومن دون أن تكف عن متابعة جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، اندفعت تركيا إلى اتخاذ خطوات هامة باتجاه الخيار الإسلامي. ولم تكن الصعوبات التي تواجه الخيار الإسلامي بأقل مشقة من تلك التي تواجه الخيار الأوروبي. صحيح أن تاريخاً مشتركاً قد جمع تركيا بشعوب المنطقة امتد أربعة قرون، لكن التاريخ المشترك ما لبث أن انقطع في أعقاب إعلان قيام الجمهورية التركية العلمانية عام ١٩٢٢، فالتغيرات التي أدخلها مصطفى كمال في مجالات السياسة والثقافة والاجتماع كانت أشبه بالقطيعة مع الماضي المشترك. ولم يؤدّ تغيير الخط من الأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية إلى حرمان الأجيال القادمة من الشعب التركي من الاستفادة من المخزون الفكري العثماني الهام فحسب، بل حد من إمكان استمرار التواصل بين العرب والأترك. كما أن ابتعاد تركيا الكمالية عن الإسلام هو بالنتيجة ابتعاد عن العرب والمسلمين. كذلك أسهم انضمام تركيا الكمالية إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢ واشتراك قواتها في الحرب الكورية للحصول على اعتراف الغرب بها كجزء منه، في إبعادها عن العرب والمسلمين. وكان من شأن اعتراف تركيا كأول دولة مسلمة بإسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٨ وتوقيع اتفاق التعاون العسكري معها عام ١٩٩٦ تعميق الهوة بين تركيا والشعوب العربية والإسلامية.

بيد أن انقطاع التاريخ المشترك بين تركيا وشعوب المنطقة لم يمحُ البقع السود التي انطوى عليها ذلك التاريخ. فالجرائم والممارسات العنصرية التي اتبعت بحق العرب، ولا سيما من قبل جمعية الاتحاد والترقي بعد انقلابها عام ١٩٠٩، وقمع الانتفاضات الكردية التي تجاوز عددها ٢٠ خلال الفترة ١٩٢٠/١٩٣٨^(٨) والمتواصلة حتى الآن، والمجازر التي تعرض لها الأرمن عام ١٩١٥، والتي رآها الاتحاد الأوروبي إبادة جماعية، ما زالت ماثلة في الأذهان وتعتلم في النفوس.

إلى جانب استمرارها في التعاطي مع الخيارين الاستراتيجيين الأوروبي والإسلامي، لم تغفل تركيا عن اهتمامها بالخيار القومي لتدعيم قدراتها وأمنها القومي عبر تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. فمنذ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٨٠ ترتبط تركيا باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأميركية، التزمت الولايات المتحدة بموجبها بتقديم المعدات الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري لتركيا، إضافة إلى المساعدات الاقتصادية مقابل السماح لها بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في

(٥) سيريل تاونسند،

"العلاقة الصعبة بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، جريدة الحياة اللبنانية.

(٦) المرجع السابق.

(٧) يوكسل طاشقن،

"حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليمي"، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق ص ٥٤.

(٨) تانر أكجام، "الخوف

من مواجهة التاريخ:

خطوات أساسية على

طريق المصالحة التركية

الأرمنية"، مجلة الآداب

اللبنانية، مرجع سابق، ص

٦٧.

مواقع عسكرية معينة^(٩). وتتمثل دوافع تركيا لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية، وتأمين دعم لجهودها الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن دواعي الأمن القومي التركي، ولا سيما ما يتعلق بروسيا التي تجد فيها تركيا خطراً عليها، سواء كانت قيصرية أو شيوعية^(١٠). في المقابل تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع تركيا كشريك استراتيجي لا غنى عنه بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة وإلى وزنها السياسي.

وغني عن القول أن انتهاء نظام القطبية الثنائية عام ١٩٩١ قد وفر لتركيا فسحة أوسع للتحرك المستقل نسبياً على المستوى التكتيكي. وإذا بدا بعض التباين بين السياستين الأميركية والتركية إزاء بعض القضايا، فذلك لا يرقى إلى مستوى الأهداف. وفي نهاية المطاف يتوصل الطرفان الأميركي والتركي إلى وضع يحقق المصالح والأهداف الأميركية. نذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، أن رفض مجلس النواب التركي تمرير مذكرة رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠٣ التي تسمح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدة تغزو منها العراق وتسمح بإرسال قوات تركية إلى المنطقة الكردية في شمال العراق، لم يمنع القوات الأميركية من استخدام قاعدة أنجيرك الجوية لشن غاراتها^(١١). ويلاحظ من مجرى الأحداث وجود تناغم بين السياستين الأميركية والتركية في العديد من الساحات، ولا سيما في العراق وفلسطين ومصر واليمن وتونس، ولبنان وسوريا، وذلك في إطار المشروع الغربي للمنطقة. يقترن تعميق العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأميركية بتعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية التي تشكل الذراع الأخرى للأمن القومي التركي. فالشراكة الاستراتيجية التركية الأميركية تتضافر مع الشراكة الاستراتيجية التركية الإسرائيلية التي تركز على تعاون تكنولوجي قديم وتعاون استخباراتي واسع وتعاون عسكري قوي يشتمل على مشاريع عسكرية مشتركة يجري تنفيذها بالتعاون مع عدد كبير من الفنيين والخبراء العسكريين الإسرائيليين داخل الجيش التركي^(١٢).

(٣)

في ضوء اختلاف الغايات البعيدة للخيارات الاستراتيجية، تتباين مساراتها، فلكل خيار استراتيجي مساراً مستقلاً تحدده غاياته النهائية. قد تتقاطع مسارات الخيارات الاستراتيجية في بعض المواقع، لكنها ما تلبث أن تفترق وتبتعد في مواقع أخرى، لذلك من شأن التعاطي مع الخيارات الاستراتيجية كحزمة واحدة أن يقود إلى مآزق يصعب الخروج منها. تعدّ الحالة التي وصلت إليها العلاقات التركية الإسرائيلية تجسيداً للمآزق الذي يمكن أن تسفر عنه طريقة التعاطي مع الخيارات الاستراتيجية كحزمة واحدة. أدركت تركيا في سعيها للانفتاح على محيطها العربي والإسلامي أن المدخل الطبيعي

(٩) ثامر كامل محمد، نبيل محمد سليم، "العلاقات التركية الأميركية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة"، ملخص العدد ٩٥، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) يوكسل طاشقن، "حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليمي"، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

(١٢) محمد نور الدين، "العلاقات التركية الإسرائيلية/ الفلسطينية"، مجلة شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص ٧٧.

والأكثر جدوى لذلك هو القضية الفلسطينية التي تمثل القضية الأولى للعرب والمسلمين، والمعبر الأسلم المفضي إلى عقول العرب والمسلمين قلوبهم. ولم يكن من الصعب على حكومة حزب العدالة والتنمية أن تلاحظ المكاسب الهامة التي حققتها إيران بسبب احتضانها للقضية الفلسطينية بعد أن تخلت عنها معظم البلدان العربية.

في هذا السياق تندرج مداخلة رجب طيب أردوغان في منتدى دافوس في ٢٩ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٩، وموقف أردوغان في الأمم المتحدة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في دفاعه عن القضية الفلسطينية، وقافلة السفن (أسطول الحرية) التي تنقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة المحاصر في ٢٨/٥/٢٠١٠، وإلغاء المناورات العسكرية الثنائية بين تركيا وإسرائيل، والانتقادات الحادة للسياسات الإسرائيلية في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة وعملية الرصاص المصبوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (١٣).

بيد أن توجه تركيا للانفتاح على محيطها العربي والإسلامي عبر بوابة الصراع العربي الإسرائيلي يصطدم بعقبات كأداء. فتركيا لا يمكنها أن تذهب بعيداً في توتير علاقاتها مع إسرائيل لأنها عضو في الحلف الأطلسي، وتسعى جاهدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما لا يمكنها أن تستمر في نزاعها مع إسرائيل إلى الحد الذي يهدد علاقاتها الاستراتيجية معها، ويثير حفيظة الولايات المتحدة الأميركية. ولعل إدراك حكومة حزب العدالة والتنمية لمخاطر تصعيد التوتر قد دفع الرئيس التركي عبد الله غول إلى توجيه الدعوة لنظيره الإسرائيلي شمعون بيريز إلى زيارة تركيا في اللقاء الذي تم بينهما عبر هامش قمة المناخ في كوبنهاغن بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٩ (١٤).

يكن مأزق تركيا مع إسرائيل في محاولتها الجمع بين خيارين استراتيجيين متطلبات كل منهما متعارضة ومتناقضة مع متطلبات الآخر. فالخيار الإسلامي بما يعني انفتاح تركيا على محيطها العربي والإسلامي يتطلب تبنيها للقضية الفلسطينية بجميع مندرجاتها، في حين أن الخيار القومي التركي يتطلب الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية.

احتضان القضية الفلسطينية يستدعي تبني مطالب الشعب الفلسطيني في توفير الدعم بجميع الوسائل لخيار الشعب الفلسطيني في حقه بالمقاومة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، والانضمام إلى الحملة العالمية لمقاطعة الشركات الإسرائيلية والشركات الداعمة لها وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وفضح النزعة العنصرية الإسرائيلية، ونزع القناع عن الوجه الحقيقي للاستعماري الصهيوني الفاشي لإسرائيل، ومناهضة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وعوضاً عن تبني المطالب الحقيقية للشعب الفلسطيني، عمدت حكومة حزب العدالة

(١٣) المرجع السابق ص

٨٠ - ٦٩

(١٤) المرجع السابق، ص

٨٢

والتنمية إلى الترويج للعملية السياسية بين السلطة الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني. وبما أن استمرار حماس في نهج المقاومة يهدد العملية السلمية فقد أكد وزير الخارجية علي بابا جان بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢١ (أن أنقرة توجه النصح دائماً لحماس أن الحل لا يكون بالسلاح، ويجب البحث عن الحل في الأطر الديمقراطية)^(١٥).

لم يكن هذا الموقف من القضية الفلسطينية بالأمر المستغرب، فالعملية السياسية تسمح لحكومة حزب العدالة والتنمية الإشتغال بالملف الفلسطيني دون التفريط بعلاقاتها الاستراتيجية بإسرائيل. كما أن الموقف التركي ينسجم مع موقف الاتحاد الأوروبي ولا يتعارض مع الموقف الأميركي الداعم لإسرائيل. لذلك قد لا يكون بعض المثقفين جانباوا الصواب حين قالوا: "إن توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي لم يكن دافعه الأول تحقيق مصالح مباشرة للقضية الفلسطينية، وإنما الدافع الرئيسي تحقيق المصالح التركية في المنطقة في المقام الأول"^(١٦).

اللافت أن رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية قد تعهد في كلمة له في المؤتمر الرابع للحزب المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ بعدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل ما لم تعتذر عن مهاجمة أسطول الحرية، ما يثير تساؤلات حول حقيقة موقف حكومة حزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية. إذ يبدو أن خلاف حكومة حزب العدالة والتنمية مع الكيان الإسرائيلي لا يكمن في استمراره في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهويد القدس، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، والممارسات الفاشية للكيان ضد الفلسطينيين المقيمين فيه، وملاحقة الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع واعتقالهم واغتيالهم وتشريدهم، وإنما في عدم اعتذار حكومة الكيان الغاصب عن مهاجمة أسطول الحرية.

مأزق آخر وقعت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية في تعاطيها مع خيارات تركيا الاستراتيجية بسبب عدم تصديها لأزمات تركيا الداخلية بما يكفي لتلبية متطلبات خياراتها.

لم يصطدم خيار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي برفض فرنسا وألمانيا الناجم عن الخوف من النزعة الإسلامية لحكومة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل بعجز تركيا عن تحقيق مصالحة مع تاريخها ومع مكوناتها الإثنية، ولا سيما الأكراد والأرمن، بفعل النزعة القومية العنصرية التركية أيضاً.

تعدّ النزعة العنصرية التركية الأكراد، الذين يشكلون ما بين ١٧ و ٢٠ بالمئة من مجموع السكان، مخلوقات أدنى، وميالين بالفطرة تقريباً إلى ارتكاب الجرائم، ويقومون بكل الأعمال القذرة ويرتكبون الجرائم على الأراضي التركية عموماً. وحتى الأوساط القومية التركية المنفتحة على الحوار لا تتردد في وصف الأكراد بأنهم عشائر بدائية ارتهنت طوال

(١٥) المرجع السابق، ص

٨٧.

(١٦) د. محمد السيد

سليم، "موقع تركيا في

البدائل الاستراتيجية

الدولية للوطن العربي في

ضوء التحولات الثورية

العربية، مؤتمر علمي حول

العرب وتركيا: تحديات

الحاضر ورهانات

المستقبل، مرجع سابق.

(١٧) راجع مقالة للكاتب التركي تانل بورا، ترجمة الكاتب بكر صدقي بعنوان: "يجب إبادتهم بأسلحة الدمار الشامل: عن الحقد المتنامي في تركيا ضد الأكراد"، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(١٨) تانر أكجام، "الخوف من مواجهة التاريخ، خطوات أساسية على طريق المصالحة التركية الأرمنية" مجلة الآداب اللبنانية ص ٨٣.

(١٩) المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٦.

(٢٠) راجع حوار مع آتين محجوبيان، مدير تحرير أسبوعية (أغوس) التي تصدر في إسطنبول باللغتين الأرمنية والتركية، أجراه الكاتب بكر صدقي ونشر في مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢١) بوكسل طاشقن، "حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليمي"، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢٢) حوار مع آتين محجوبيان، مرجع سابق، ص ٧٨.

تاريخها لمختلف القوى وهزّت لها ذيلها. وتتهم أوساط اليسار القومي الأكراد بأنهم أداة في يد الولايات المتحدة والإمبريالية. كما يلاحظ حقد كامن ضد الأكراد من الخطاب القومي الشعبي الذي يرى في الأكراد جوهر الفظاظة والهمجية^(١٧).

لا تقل العلاقات التركية الأرمنية تعقيداً عن العلاقات التركية الكردية. فالفاجعة التي حلت بالأرمن عام ١٩١٥ والتي عدّها الاتحاد الأوروبي إبادةً جماعية، ما زالت تداعياتها حاضرة. وبدلاً من اعتراف تركيا بذنبها، تتجنب مواجهة ماضيها بسبب نقص الوعي التاريخي في المجتمع التركي^(١٨). غير أن فقدان الذاكرة الاجتماعية في تركيا لا يفسر وحده لماذا يسبب موضوع الإبادة الأرمنية كل هذا الانزعاج لدى الأتراك. لتفسير هذه الحساسية يقدم تانر أكجام ثلاثة أسباب هي: الخوف من الشعور بالذنب و/أو العار، والخوف من العقاب، والخوف من الماضي والاحتمال المرعب أن ينعت بعض الأبناء من مؤسسي الجمهورية بالسارقين والقتلة^(١٩).

غير أن عجز تركيا عن تحقيق مصالحة مع ماضيها ومع الأرمن والأكراد لم يشكل عقبة أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أقام عوائق يصعب تخطيها أمام انفتاح تركيا على محيطها الإقليمي أيضاً. فإصرار تركيا على عدم الاعتذار عن مذابح عام ١٩١٥ التي تعرّض لها الأرمن قد حال دون تطبيع العلاقات مع جمهورية أرمينيا، ودفع بالأقليات الأرمنية الموجودة في بلدان الإقليم إلى اتخاذ مواقف مناهضة ضد تركيا في المنطقة. وهناك من يعتقد (أن العلاقات مع أرمينيا تشكل كعب أخيل في السياسة الخارجية لتركيا، مهما حققت الحكومة من نجاحات في ميادين أخرى، فإن فشلها في تحقيق تقدم في هذه العلاقات سيدفع بنجاحاتها الأخرى إلى الظل)^(٢٠).

كما أن استمرار حكومة حزب العدالة والتنمية في ممارساتها العنصرية تجاه الشعب الكردي، والتعامل مع المسألة الكردية بالعنف، ورفض الحوار، كل ذلك لم يساعد على وضع حد للاقتتال وإيقاف نزيف الدم بين الشعبين التركي والكردي المتواصل منذ عقود طويلة. ولم تحقق السياسة الجديدة التي انتهجها رئيس الوزراء التركي في أواسط عام ٢٠٠٩ للانفتاح على الأكراد بهدف وضع نهاية للكفاح المسلح لحزب العمال الكردي نتائج ملموسة. إذ إن خوف رئيس الوزراء التركي من ردة الفعل لدى القوميين الأتراك قد دفعه إلى تغيير الاسم من الانفتاح على الأكراد إلى الانفتاح الديمقراطي ثم إلى مشروع الوحدة والأخوة الوطنية^(٢١). لكن مهما كان الاسم الذي يطلق على السياسة التركية تجاه الشعب الكردي، فقد فشلت في مقاربة جوهر المسألة الكردية، ما حال دون التوصل إلى مصالحة وطنية بين الشعبين التركي والكردي لوضع حد للاقتتال الدائر. وهناك من يرى أن امتناع حزب العدالة والتنمية عن التفاوض الجدي مع الأكراد، واعتقاده أن الحل ممكن بمجرد القيام ببعض الخطوات الإيجابية خطأً سياسياً كبير^(٢٢). من نافل القول أن سياسة

المحاور المتعددة القائمة على التعاطي مع الخيارات الاستراتيجية كحزمة واحدة قد فشلت في تحقيق أي هدف من أهداف تلك المحاور. فالأفق أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ما زال مسدوداً، وانفتاح تركيا على محيطها الإقليمي يتعثر بسبب حضور الماضي بما ينطوي عليه من ذكريات مؤلمة وأحقاد، إلى جانب الحاضر الذي تتحكم فيه نزعات عنصرية تركية. والتحرك التركي نحو محيطها العربي والإسلامي ينتابه الارتباك بسبب التعارض بين سعي تركيا لاستخدام القضية الفلسطينية معبراً لمحيطها العربي والإسلامي، وبين احتفاظها بعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل التي تواصل جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وتوسيع احتلاله وإحكام قبضتها على أرضه.

وما أن زاد الطين بلة هو أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تعاطيها مع القضايا المطروحة في المنطقة تنحاز إلى طرف دون الأطراف الأخرى، وذلك خلافاً للآلية التي اعتمدها وزير الخارجية التركي لتحقيق سياسته الخارجية التي تنص على أن يحتفظ صانعو السياسة التركية بمسافة متساوية مع كل اللاعبين ويتحاشوا الانضمام إلى أي تحالف إقليمي (٢٣).

في تعاطي حكومة حزب العدالة والتنمية مع القضية الفلسطينية انحازت إلى حركة حماس، وعملت على دفعها باتجاه العملية السياسية التي تتوافق مع رؤيتها للحل الفلسطيني، وتنسجم مع موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن من الصعب على حكومة حزب العدالة والتنمية استمالة حركة حماس، فكلتاها تنهلان من نبع واحد (فكر الإسلام السياسي) وتتطلعان إلى هدف واحد (إمارة إسلامية في قطاع غزة). وإذا حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية الاتصال بأطراف فلسطينية أخرى، فذلك من قبيل ذر الرماد في العيون.

كذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تعاطيها مع الأوضاع في العراق إلى استمالة الطائفة السنية لإيجاد موطئ قدم لها في العراق. وعضواً عن العمل على تشجيع إقامة حوار وطني حقيقي بين مكونات الشعب العراقي، ولا سيما بين السنة الشيعية في إطار العملية السياسية المتعثرة، استغلت حكومة حزب العدالة والتنمية قضية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي لتأجيج الصراع بين الطائفتين العراقيتين الرئيسيتين. ولتعزيز نفوذها في العراق كلاعب يحسب له حساب، عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى توسيع أنشطتها الاقتصادية في كردستان العراق، إذ يوجد (قرابة ٥٠٠ شركة تركية في كردستان العراق كانت عام ٢٠٠٩ تدير ١٤٥ مشروعاً بقيمة بلغت ١٢ مليار دولار أميركي) (٢٤). ومن الطبيعي أن يؤدي تزايد الاستثمارات الاقتصادية التركية في كردستان العراق، إلى تعزيز نفوذ حكومة حزب العدالة والتنمية لدى حكومة إقليم كردستان العراق، ما مكّنها من توظيف نفوذها للضغط على حزب العمال الكردستاني.

(٢٣) بولنت أراس، "حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية"، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢٤) يوكسل طاشقن، "حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليمي"، مجلة الآداب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

للوهلة الأولى بدا موقف حكومة حزب العدالة والتنمية من قضية الملف النووي الإيراني منحازاً للجانب الإيراني. إذ حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية بالتعاون مع البرازيل (عرقلة المخطط الأميركي لفرض عقوبات إضافية على إيران في مجلس الأمن بالإعلان عن توصلهما إلى اتفاق مع إيران يقضي بأن تشحن وقودها النووي إلى تركيا مقابل أسطوانات وقود نووي ستستخدم في مفاعل طربي في إيران. وحين اقترح قرار يدعو إلى فرض مزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن في حزيران/ يونيو صوتت تركيا ضده) (٢٥). لم يكن بمقدور حكومة حزب العدالة والتنمية أن تذهب بعيداً في اصطفاها مع إيران، لا لأن ذلك يغضب الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي فحسب، بل لأنه يفقدها تعاطف دول الخليج التي بلغت استثماراتها في تركيا ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أيضاً (٢٦).

لم يخرج أسلوب تعاطي حكومة حزب العدالة والتنمية مع الانتفاضات العربية التي اندلعت أواخر عام ٢٠١٠ عن النسق العام لتعاطيها مع قضايا المنطقة الأخرى. فقد وجدت حكومة حزب العدالة والتنمية في تلك الانتفاضات فرصة سانحة لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعظيم دورها الإقليمي. وبدلاً من أن تنأى بنفسها عن الصراع وتقيم علاقات متوازنة بين أطرافه لحثها على الانخراط في وساطات أو في حوارات وطنية تقود إلى التغيير بأسلوب سلمي متدرج للأوضاع بعيداً عن التدخلات الخارجية، انحازت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى قوى تيار الإسلام السياسي ولا سيما إلى الإخوان المسلمين. وقادها هذا الانحياز إلى إقامة تحالفات مع قوى إقليمية ودولية لكل منها أجندة خاصة بها بعيداً عن تطلعات قوى التغيير الوطنية.

وقد خيل لحكومة حزب العدالة والتنمية أن نجاح الإخوان المسلمين في القبض على السلطة في البلدان التي اندلعت فيها الانتفاضات سيوفر لتركيا المكانة المرموقة في المنطقة باعتبارها الدولة النموذج والحاضنة للأنظمة الجديدة الناشئة، ويمكّنها بالتالي من حجز مقعد لها بين (اللاعبين النشيطين المؤثرين الذين يجلسون حول طاولة ليحلوا المشاكل بدلاً من مجرد مراقبتها) (٢٧)، حسب تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو. وقد حرص وزير الخارجية التركي أثناء دفاعه عن السياسة الخارجية التركية في البرلمان التركي على التأكيد أن شرق أوسط جديداً يتشكل الآن، وتركيا ستقود وتوجه وتخدم موجة التغيير في الشرق الأوسط (٢٨).

بيد أن ما أسفر عنه انحياز حكومة حزب العدالة والتنمية هو تأجيج الصراعات الطائفية والإثنية في المنطقة، وامتداد لهيبها إلى داخل تركيا. وتحولت سياسة تصفير المشاكل مع الجيران إلى سياسة تصفير الجيران (٢٩). فقد توترت علاقات تركيا مع عدد من دول الجوار، ولا سيما العراق وسوريا وإيران، إضافة إلى أرمينيا وروسيا والصين، إلى حد

(٢٥) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢٨) جريدة الحياة اللبنانية الصادرة بتاريخ ٣٧/٤/٢٠١٢.

(٢٩) سينيان أولجن، محاضرة عن دور تركيا من الإلهام إلى الطموح، ألقيت في مقر كارينجي، الشرق الأوسط بيروت، جريدة النهار البيروتية، تقرير مونا ليزا فريجة.

ما. وأدى اصطفاك تركيا إلى جانب أحد أطراف الصراع في مواجهة الأطراف الأخرى إلى فقدان قدرتها على التحدث مع الجميع، وبالتالي خسارة قوتها الناعمة^(٣٠). كذلك أسهم الانحياز التركي في اشتداد الصراع في المنطقة بمختلف أشكاله: المسلح والإعلامي والسياسي، وذلك من خلال انخراط قوى خارجية فيه عبر أدواتها الإقليمية على نحو بات يهدد السلم العالمي. وأثار الانخراط التركي في الصراع مخاوف شرائح واسعة من الشعوب العربية من عملية خداع واستغلال ووصاية تجاه العرب تمارسها حكومة حزب العدالة والتنمية لتحسين أوراقها التفاوضية مع أوروبا وإسرائيل، ودعم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية^(٣١). إلا أن ما يدعو إلى التساؤل هو ما إذا كان الدور الذي تتصدى له تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية يفوق إمكاناتها، وما إذا كان من الأجدى انصراف حكومة حزب العدالة والتنمية إلى معالجة أزماتها الداخلية مع مكونات شعبها، ولا سيما الأكراد والأرمن، قبل البحث عن دور إقليمي لها.

لا شك أن تركيا بما تشتمل عليه من كتلة بشرية وازنة وقدرات اقتصادية ضخمة وموقع جيوسراتيجي بالغ الأهمية، تشكل ركناً أساسياً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثل الشعب التركي أحد ثلاثة أقوام رئيسة إلى جانب العرب والفرس تتعايش منذ قرون عديدة في المنطقة. وشهد التاريخ نزاعات مستعرة وحروباً دموية بين تلك الأقوام كانت تفضي إلى سيطرة أحدها على المنطقة لحقبة من الزمن. وفي العديد من الأحوال كانت تلك النزاعات والحروب تحدث إما بتحريض خارجي، أو باستدعاء الخارج للمشاركة فيها.

لم يكن الخارج بما يمثل من مصالح وقوى ودول تعمل للسيطرة على المنطقة تحت العلم الفرنسي تارة، أو العلم البريطاني أو الأميركي تارة أخرى، بعيداً عما يحدث فيها في يوم من الأيام. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما تنطوي عليه من موارد وثروات طائلة وموقع استراتيجي بالغ الأهمية، يطل على المحيطات والبحار، ويتحكم بالمضائق والممرات المائية وطرق التجارة العالمية البرية والبحرية، كانت دائماً محط أنظار الخارج وساحة للصراع بين أطرافه للسيطرة عليها.

كان ولا يزال احتمال توصل شعوب المنطقة إلى تفاهم في ما بينها يشكل الهاجس المرعب لدى تلك القوى والمصالح والدول. لذلك عمدت تلك الدول إلى إقامة قاعدة عسكرية متقدمة لها في قلب المنطقة، أطلق عليها اسم إسرائيل، لعرقلة أي جهد حقيقي لإقامة تفاهم وتعاون بين شعوبها.

كذلك دأبت تلك القوى والمصالح والدول على استغلال الخلافات بين شعوب المنطقة لإثارة الفتن وافتعال النزاعات بينها، وذلك للإبقاء على حالة الانقسام والتنازع، وبالتالي الوهن والعجز، ما يمكن تلك الدول من إبقاء هيمنتها على المنطقة. ولم تفتقر تلك الدول إلى أدوات

(٣٠) سيمح إيديز، الكاتب التركي في صحيفة ملييت المعارضة، صحيفة الأخبار اللبنانية الصادرة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٢.
(٣١) محمد السيد سليم، موقع تركيا من البدائل الاستراتيجية الدولية للوطن العربي في ضوء التحولات الثورية العربية، مرجع سابق.

محلية وإقليمية في المنطقة تعمل على تنفيذ أهدافها ومشاريعها بوعي أو دون وعي. وإذا كانت القوى الخارجية متففة في ما بينها على إبقاء المنطقة في حالة ضعف وتفكك وتناحر، فإن ما يفرق بينها هو تناقض المصالح وتوزيع الغنائم واقتسام مناطق النفوذ.

وليس من قبيل المصادفة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق في العالم توتراً واقتتالاً. فما أن تهدأ الأوضاع في بقعة حتى تندلع في بقعة أخرى. وتستمر مشاهد التدمير والتقتيل والتهجير في مسلسل لا نهاية لحلقاته. وغالباً ما يكون خلف الحروب المحلية والإقليمية في بلدان المنطقة قوى خارجية متصارعة في ما بينها على مناطق النفوذ. وقد يبلغ الصراع بين القوى الخارجية على المنطقة درجة من السخونة والحدة لا تهدد أمن المنطقة فحسب، بل الأمن والسلم الدوليين.

لذلك ليس من المغالاة القول إن الأمن والسلم العالميين يتوقفان على الأمن والسلم في المنطقة.

للحفاظ على أمن وسلم المنطقة وبالتالي العالم، يتعين على شعوب المنطقة التوصل إلى صيغة من التوافق في ما بينها تكفل مصالحها وحقوقها كافة، وتضع حداً للاحتراب في ما بينها، وتغلق الأبواب والنوافذ أمام التدخل الخارجي في شؤونها.

لست من السذاجة لأعتقد أن التوصل إلى تلك الصيغة من التوافق هو أمر قابل للتحقق في الأفق المنظور. فالنزاعات بين القوى المحلية تتشابك وتتداخل مع النزاعات بين القوى الإقليمية والدولية. والقوى الخارجية بمختلف صيغها من مصالح اقتصادية وقواعد عسكرية ووكلاء ونفوذ لدى الفئات الحاكمة حاضرة بكثافة في العديد من بلدان المنطقة. وتضارب المصالح بين القوى المحلية والإقليمية والدولية المتصارعة غالباً ما يغطي بغلاف طائفي ومذهبي وبشعارات الحرية والكرامة وحقوق الإنسان.

بيد أنه لا مناص لشعوب المنطقة ودولها، ومنها تركيا، من الإدراك في نهاية المطاف أنه لا أمن لها خارج أمن المنطقة. فلا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولا التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، ولا الانسواء تحت مظلة الحلف الأطلسي والحماية الأميركية يكفل لتركيا الأمن.

يتحقق الأمن التركي عندما تتخلى حكومة حزب العدالة والتنمية عن أوهامها العثمانية، وتكف عن العمل على فرض وصايتها على شعوب المنطقة، وتمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وتتجنب خداع شعوب المنطقة بسياسات وأساليب تكتيكية تهدف في نهاية المطاف إلى استغلال قضاياهم لمصالحها، وتتبنى بصدق ودون موارد مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني، وتعيد النظر في تحالفاتها وارتباطاتها الخارجية، فهل تفعل.....؟! □